ملامح النظرية الفونيمية في التراث العربي ودورها في بناء الدرس الفنولوجي الحديث

د. حورية زلاقي
جامعة المسيلة

الملخص:
كثير من مباحث الدرس الصوتي المعروفة حديثا لها جذورها في التراث اللغوي القديم ومنه التراث الصوتي العربي؛ خاصة في مجال الفنولوجيا، بالرغم من ادعاء كثير من اللغويين بأنها من إنجازات الصوتيات الحديثة، و الذي لا شك فيه أن التطلع إلى إيجاد جسر يصل الدرسين العربي والأجنبي وصلا مستمرا دون انقطاع في ظل مواكبة التطور العلمي السريع لهذا الأخير يجعلنا في حاجة ماسة لاكتشاف مادة تلك المباحث واستغلالها واستثمارها، لأجل تطوير الواقع، وحل مشكلاته، والقضاء على أسباب معوقاته، وفتح مغاليقه التي تمنع أي محاولة للنهوض به. ومن هنا تظهر أهمية إدراجه في منظومة البحث العلمي، بإعادة تفسيره وفقا لحاجات العصر ومتطلباته المتجددة باستمرار.

لا يخفى على أهل الاختصاص من اللغويين أن كثيرا من قضايا الدرس الصوتي المعروفة في أبحاث المحدثين لها جذورها في التراث اللغوي القديم ومنه التراث الصوتي العربي؛ سواء أكان ذلك في مجال الفونيتيك أم في مجال الفنولوجيا، ولعله من المبالغة أن يدّعي بعضهم جدة اكتشاف بعض الظواهر من العدم كما في ادعاء اللغوي Kramsky - وهو أحد أنصار نظرية الفونيم- الذي اعتبر اكتشاف الفونيم من أهم الإنجازات التي حققها علم اللغة الحديث، حيث يقول: "إن ذلك - أي اكتشاف الفونيم- يعادل اكتشاف الطاقة النووية، لأن هذا الكشف في مجال علم اللغة أدى إلى ثورة في التفكير اللغوي، كما أن كشف الطاقة النووية أدى إلى ثورة في العلوم التقنية"[1].

فبالرغم مما يبدو من جدة هذه النظرية وحداثتها، فإن أولى تصوراتها ترد إلى ماض تاريخي موغل في القدم، وهذا بشهادة كثير من الدارسين[2]، وإن لم تتبلور منهجيا عند القدماء في صورة نظرية صالحة للتطبيق والتحليل الصوتي. وذلك حين اهتدى الإنسان إلى الكتابة الألفبائية التي لا ترمز للكلمة ككل ولا للمقطع ككل، وإنما للأصوات التي تشكل الكلمات على نحو ما هو معروف عن الألفبائية الإغريقية التي تتمثل فيها الفونيمات التركيبية خير تمثيل، والتي يرجع الفضل فيها للاختراع الكنعاني المنقول إليهم عن طريق الفينيقيين في حدود القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وكذا الألفبائية السنسكريتية التي أقيمت على أساس فونيمي يرمز للوحدات، وليس للتنوعات الصوتية.

لقد تفطن هؤلاء المبدعون بعد اهتدائهم إلى طريقة من التحليل طبقوها على الكلام الإنساني، إلى خاصية جوهرية يتصف بها اللسان البشري، وهي تشكله من مستويين من التحليل هما: مستوى العناصر الدالة، ومستوى العناصر غير الدالة، وأن تلك الدوال تتركب من هذه التي لا تدل، وهو ما يعرف في الدرس اللساني الحديث بخاصية الانبناء المزدوج. مما دفعهم إلى إحصاء كل العناصر الأولية غير الدالة وتشخيصها بالصفات الذاتية، والتمييز بينها بمقابلة بعضها ببعض. فعرفوا بذلك الوحدات الأدائية المجردة، فاتخذوا لها رموزا، واختصوها بذلك دون الأصوات الجزئية[3].

وليس بدعا من القول أن نذكر أن علماء العربية منذ بداية نشأة الدراسة الصوتية – وهو ما درج عليه الأصواتيون فيما بعد- قد تمكنوا من وضع أبجدية اللسان العربي، على

غرار ما فعله اللغويون من الأمم الأخرى؛ فقد نظروا إلى الحروف على أنها أمور كلية تستحق هي وحدها أن يرمز إليها، ولم يلتفتوا إلى جزئيات الأصوات، بل جمعوها في مسمى واحد هو الباء مثلا، أو العين أو الجيم، أسماء يندرج تحتها أنواع من الباءات، والعينات، والجيمات... الخ. فهي وحدات فنولوجية لا صوتية[4].

فمما لا شك فيه أن عملية استقراء مادة اللغة وأصواتها، وتحليلها تحليلا علميا قد أفضى إلى اكتشاف نظامها وبنيتها، مما يسهل عملية وضع الرموز المناسبة لتلك البنية، وهو ما قام به علماء العربية الرواد، منذ أبي الأسود الدؤلي وأصحابه؛ فاستقراؤهم للنص القرآني وتفحصهم للظواهر اللسانية العربية من خلال هذا النص الكريم، وكلام العرب وأشعارهم قد قاد إلى استنباط قوانين العربية، واختراع نظام من الرموز الخطية لضبط نص القرآن وتصحيح قراءته. وهذا الحَدَث يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الخطوط السامية، حسب ما يؤكده الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح[5].

هذا يعني أن الألفبائية العربية قد راعت مبدأ الأخذ بفكرة الفونيم، وقد عبرت عنه بمصطلح الحرف تمييزا له عن تنوعاته، التي تقابل ما يسمى بالألفونات، وهي أوصاف تعتري الأصوات عند التركيب، كالإدغام والإبدال والإمالة وغيرها.

هذا التصور يجعلنا نؤيد ما ذهب إليه "أنطوان مايه" بقوله: "إن الذين اخترعوا الكتابة وحسنوها هم في الحقيقة من أكبر اللغويين، بل هم الذين ابتدعوا علم اللسان"[6]، مع الإقرار بأن هذا التصور لم يتبلور منهجيا عند القدماء في صورة نظرية صالحة للتطبيق والتحليل الصوتي، على نحو ما نعرفه عند علماء الأصوات المحدثين.

ونحن إذ نتحدث عن الأبجدية التي توصل إليها الرواد الأوائل من علماء اللسان ومنهم علماء العربية، إنما نقصد ما يعرف في الدرس الصوتي الحديث بالفونيمات التركيبية، وهي تلك الوحدات الصوتية الدنيا التي ينتهي إليها التحليل، والتي تكون جزءا من أصغر صيغة لغوية ذات معنى منعزلة عن السياق[7].

ذلك أن النظام اللغوي لأية لغة يغربل الإمكانيات الصوتية الموجودة والكامنة في الطاقة اللغوية، ولا يبقي إلا على الإمكانيات التي تتقابل التقابل الذي تحصل به الفائدة في التبليغ. أي بعبارة أخرى: تنتقي اللغة من بين الإمكانيات الصوتية اللامحدودة عددا محدودا من التقابلات التي تميز الأدلة اللغوية فيما بينها، وينتج عنها فائدة وتبليغ[8].

ومعلوم أن التقابلات التي تحصل على مستوى الأصوات مبنية-عند غالبية الدارسين- على مبدأ هام في الدرس الصوتي الحديث هو مبدأ الفضيلة الذي نميز بواسطته الحقائق الصوتية البنوية عن الحقائق الصوتية المادية... وهي التي تتدخل في التبليغ والتميز بين المعاني[9].

ما يثير إعجاب ودهشة الباحثين في عصرنا أن هذا ما اهتدى إليه العلماء الأوائل في تاريخ البحث اللساني، يقول إبراهيم أنيس: "فأولئك العباقرة... قد أرهفوا السمع إلى أصوات لغتهم، ثم اهتدوا في آخر الأمر إلى تلك المجموعة من الأصوات التي يتألف منها كلامهم، واصطنعوا رمزا كتابيا خاصا لكل من تلك الأصوات. و اتضحت في أسماعهم الصفات الأساسية مع كل صوت، تلك

الصفات ذات الأثر البين في تشكيل الكلمات وتصنيفها، بحيث إذا حل أحد هذه الأصوات محل آخر منها تغير معنى الكلمة أو وظيفتها في الجملة. وهذه هي الأصوات المثالية التي يعبر عنها المحدثون بالفونيمات"[10].

والتفريق بين الأصوات على هذا النحو مرتبط حديثا بنظرية "الفونيم" والتي مهما اختلفت الآراء حولها فإن المبدأ السابق(مبدأ الفضيلة) هو من أهم أسسها، ولا شك في كونه ذا فائدة في هذا التصنيف "لأن نظرية الفونيم – وإن تنوعت تفسيراتها- قد انبثقت من ملاحظة كيفيات النطق المختلفة، ووظائف الأصوات المتنوعة، ومن محاولة وضع ألفبائيات للغات المختلفة. فقد لاحظ العلماء على الرغم من أن الأصوات المستخدمة في الكلام تعد ذات تنوع غير محدود، فإن المتكلمين والسامعين يكونون عادة واعين بعدد صغير فقط من الأنماط الصوتية المستقلة"[11].

والسؤال الذي يمكن طرحه :

هل بنيت الأبجدية العربية عند علمائنا الأقدمين على هذا المبدأ؟ وما الذي يقرره المحدثون بشأن هذه الأبجدية؟

مما لاشك فيه أن الأبجدية العربية موغلة في القدم، شأنها في ذلك شأن قدم الكتابة بهذه اللغة[12]،غير أن معالم هذه الأبجدية لم تتحدد بوضوح إلا مع بداية البحث اللساني العربي، وتحديدا مع الإرهاصات الأولى لوضع الإطار النظري للدرس الصوتي العربي.

وقد مرَّ التمثيل الكتابي لأصوات العربية بسلسلة من التعديلات والإضافات[13] بما يتوافق وتصورات الناطقين بها، إلى أن جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي قدّم أول تصنيف لأصوات العربية حسب مواضع النطق أو ما يسمى بالأحياز والمخارج، مبينا ما يقابلها من رموز كتابية تمثلها، فكانت أبجدية الخليل الصوتية أول ما عرف في هذا المجال[14]، حيث يقول في مؤلفه العين: "في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومخارج، وأربعة هوائية وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، فأما الهمزة فسميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف... وهذه صورة الحروف ألفت منها العربية على الولاء، وهي تسعة وعشرون حرفا: ع ح ه، خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س، ز، ط د ت، ر ل ن، ف ب م، فهذه الحروف الصحاح، و ي ء"[15].

يقرر الخليل باعتباره من العلماء الرواد في التقنين للنظام الصوتي للعربية، وكمستمع-متكلم مثالي للغته في المقام الأول، أن (في العربية تسعة وعشرين حرفا) بالضبط- وهو عدد محدود من الأصوات قياسا إلى الكم الهائل الذي يتلفظ به الناطقون باللسان العربي، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن هذا الضبط في تمييز الوحدات الصوتية الأساسية قد أفرزه التغاضي عن كثير من الفوارق الصوتية الدقيقة من الأصوات، أو بتعبير آخر: إن وضع نظام كتابي (أبجدية) لأي لغة يقتضي غربلة ذلك الكم الكبير من الأصوات المنطوقة، وذلك بوضعها في مجموعات تتفق عناصر كل منها في أغلب الخصائص، والتغاضي عما بينها من فوارق جزئية دقيقة وفق اعتبارات صرفية أو دلالية، ثم يتم التمثيل لكل من هذه المجموعات برمز واحد في كتابتنا الهجائية، مثال ذلك صوت "النون" وهو من أبرز الأمثلة التي تتضح فيها الخاصية السابقة؛ فالنون عند وقوعها في سياقات صوتية متباينة تظهر

على أنها مجموعة من النونات المختلفة صوتيا: ذلك أن النون في (ينفع) مثلا وهي أسنانية شفوية أنفية تختلف عن النون في (ينقلب) وهي لهوية أنفية، وكذلك الحال في (ينهى) و(ينسى) و(عنكم).. الخ. ولكننا ننظر إليها بالرغم من ذلك على أنها نون واحدة، وهذا ينطبق على سائر الحروف العربية.

إن هذا الإجراء هو بالضبط ما نراه جليا في أبجدية الخليل التي اكتفت برمز واحد للنون(ن) بوصفها ليست باء(ب) أو تاء(ت) أو ثاء(ث) مثلا، أي بكونها أحد العناصر التي لها وظيفة لغوية، والتي تدخل في تشكيل النظام الصوتي للغة العربية، ولم تأخذ في الحسبان تعدد الصور النطقية لها في السياقات المتنوعة، وهذا التمييز الواضح ينسحب على باقي حروف الأبجدية.

وبالنظر فيما يقرره الخليل بشأن الأبجدية العربية، يمكننا أن نتبين ما يلي:

1. إن في قول الخليل: (وهذه صورة الحروف)، إشارة إلى التمثيل الكتابي لما هو منطوق بالفعل، اعتمادا على مواضع النطق (الأحياز والمخارج)، وذلك في إطار نظري عام، يجسد هذه الحروف كأحداث تجريدية، دون النظر إليها في سياق الكلام المتصل، الذي يُظهر تعدد صورها النطقية بتعدد السياقات التي ترد فيها.
2. إشارة الخليل إلى أن هذه الوحدات هي الحروف التي ألفت منها العربية، يعني بوضوح اعتداده بالعناصر الصوتية التي لها قيمة تمييزية في التركيب، وهي ـ بالمفهوم الحديث ـ تلك الوحدات التي تتقابل فيما بينها تقابلا تحصل به الفائدة.

وقد تكون هذه الفكرة أكثر وضوحا لدى تلميذ الخليل، اللغوي "سيبويه"، ثم من جاء بعده ممن حذا حذوه، وذلك في إطار تقسيمهم لحروف العربية إلى أصول وفروع.

ويعتبر سيبويه عند الدارسين المحدثين رائد هذه الفكرة؛ فهو أول من قسم حروف العربية إلى أصول وفروع، حيث يقول في مؤلفه الكتاب: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا... وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة، يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم الصلاة والزكاة والحياة.

و تكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترضى عربية، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الشعر، وهي:

الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تتمتها اثنين وأربعين جيدُها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة "[16].

و المتأمل في الحروف الفرعية التي تحدث عنها سيبويه – بغض النظر عن وصفها مستحسنة أو غير مستحسنة-[17] يتبين أنه بالإمكان تصنيفها إلى ضربين من الأصوات:

الأول: صنف يعد تنوعا موقعيا للأصوات الأصول، وذلك مثل: الجيم التي كالشين في نحو (مجتمع، اجتهد، اجتمعوا...)، الصاد التي كالزاي في نحو (مصدر...)،...الخ

الثاني: صنف يعتبر تنوعا لهجيا يمكن سماعه في نطق بعض القبائل العربية مثل:ألف التفخيم (بلغة أهل الحجاز)، وألف الإمالة وغيرها.

ومعلوم أن هذا الصنف من الأصوات بنوعيها - وهي التي سماها سيبويه بالحروف الفروع- مقنن لها في الفنولوجيا الحديثة، إذ توصف بأنها تنوعات نطقية للوحدات الصوتية الدنيا التمايزية، أو هي تحققات للفونيمات في الكلام المتصل، وتسمى في الاصطلاح الأجنبي: الألفونات أو Allophones، والتي تقابل ما سماه علماء العربية بالحروف "الفروع"[18]. وتقسم في الدرس الصوتي الحديث إلى قسمين:

1. تنوعات مشروطة (ألفونات مقيدة): ويقال عن هذا الصنف أيضا أنه تنوع إضطراري[19]، يحصل عند تركيب الحروف في الكلمة، فيؤثر كل صوت في الآخر، وهذه التأثيرات ناتجة عن التفاعلات بين الأصوات داخل مدرج الكلام.
2. تنوعات غير مشروطة: ويوصف هذا الصنف أيضا بأنه تنوع لهجي، خاص بجماعة من الناطقين...، إذ تؤدي هذه الجماعة صوتا من الأصوات بطريقتها الخاصة، وغالبا ما ترجع أسباب هذا التنوع إلى عوامل اجتماعية وتاريخية[20].

وقول سيبويه : "إن الحروف الفرعية جيدها ورديئها لا تتبين إلا بالمشافهة" معناه أنه قد أدرك حقيقة أن هذه الأصوات التي لا تظهر إلا في السلسلة الكلامية المنطوقة (وهو ما عبر عنه بالمشافهة)، هي تحققات نطقية، أو تنوعات لأصوات العربية (الحروف الأصول)، سواء أكانت هذه التنوعات موقعية (تركيبية) أو لهجية، كما أنها لا تؤدي إلى تغيير المعنى، بدليل أنها لم تحظ برموز كتابية خاصة بها، على غرار الحروف الأصول، التي استحقت وحدها أن يرمز إليها، وذلك لقدرتها على تغيير المعنى حين تتبادل المواقع. وهي التي تقابل ما يسمى حديثا بالفونيمات phonèmes.

إن فكرة تقسيم الأصوات إلى "أصول وفروع"، قد وجدت اهتماما ملحوظا عند علماء العربية من بعد سيبويه؛ فقد فصلوا فيها القول، خاصة منهم علماء التجويد. نجد ذلك عند عبد الوهاب القرطبي، الذي ذكر الحروف الفروع بصنفيها: المستحسنة، وقد مثل لها وزاد عليها حروفا أخرى من جنس ما ذكر سيبويه، والحروف الرديئة (المستهجنة)، التي ساق لها مجموعة من الأمثلة، وذكر أن حروف العربية تصير بها ثلاثة وأربعين. ولكن قدرته على استخلاص تنوعات أخرى للحروف الأصول، جعلته يصل إلى خلاصة يقول فيها: "إن حروف العربية تبلغ على قياس ما عدّه سيبويه اثنين وخمسين حرفا، ولا أجد هنا ضرورة لعرضها"[21].

معنى ذلك أن الحروف الفروع لا يمكن حصرها في حدود العدد الذي ذكره اللغوي سيبويه، وأنها لا تشكل مجموعة منتهية، وهذه الحقيقة تؤكدها الفنولوجيا الحديثة، إذ ترى أن الألفونات كثيرة كثرة فائقة[22]، أو أنها غير محدودة في مقابل الفونيمات التي

تشكل مجموعة مغلقة أو منتهية في اللسان المدروس.

وقد تكون فكرة التمييز بين الوحدات الأساسية (الحروف الأصول) وتحققاتها النطقية (الحروف الفروع) أكثر وضوحا فيما نقله الدَّرْكَزْلِي عن الفخر الرازي، ونصه: "لقائل أن يقول: إن نسبة اللام الرقيقة إلى الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد. فإن الذال يذكر بطرف اللسان والظاء يذكر بكل اللسان، وكذلك السين يذكر بطرف اللسان والصاد يذكر بكل اللسان، فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد. قال: ثم رأينا أن القوم قالوا: الذال حرف والظاء حرف آخر، وكان الواجب أيضا أن يقولوا اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر، وأنهم ما فعلوا ذلك، ولابد من الفرق، انتهى؟"[23]، ثم يضيف الدركزلي قائلا: "قد مرّ أنهم جعلوا الحروف إلى أصول وفروع، وعدّوا من الفروع اللام المفخمة كلام الطلاق والصلاة، بل صرحوا بلام الجلالة نفسها أنها منها، وفرقوا بين الأصل والفرع بإزالته عن مخرجه الأصلي"[24].

من خلال هذا المقال يمكننا أن نسجل المقارنة الآتية:

1-يشير النص إلى عدد من أزواج الحروف التي يتماثل كل زوج منها في جميع السمات، باستثناء سمة واحدة تعد سمة فارقة بينهما، مما يسمح بعدّ كل منهما حرفا قائما بنفسه، كما في (ذ،ظ) و(س،ص)، فلا فرق بين الذال والظاء مثلا إلا في الإطباق، إذ كلاهما: (صامت، ما بين الأسنان، مجهور، احتكاكي)، وهذه السمة الفارقة (الإطباق) هي ما عبر عنها الدركزلي بقوله: الذال يذكر بطرف اللسان والظاء يذكر بكل اللسان، وكذلك الحال بالنسبة للسين والصاد.

2- يرى الدركزلي أنه بالرغم من انطباق هذه الخاصية على الثنائية المكونة من اللام الرقيقة واللام الغليظة، أو كما عبر عنه بقوله: إن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء.. و الذي يفترض أن يكون كل منهما حرفا مستقلا عن الآخر، إلا أنهما اعتبرا حرفا واحدا، والسؤال: لماذا لا تكون اللام الرقيقة حرفا، واللام الغليظة حرفا آخر، بحيث يحظى كل منهما برمز كتابي خاص؟

يجيب الدركزلي بأنه: "لابد من الفرق".

الملاحظ أنه بالرغم من كون هذه الإجابة غامضة، لأنها لا تحمل تعليلا مقنعا يقودنا إلى تعميم الحكم على كل الثنائيات في حال اطراد هذه الظاهرة، إلا أن الإجراء العملي في حدّ ذاته، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن الوحدات الصوتية التي سميت بالحروف الأصول، هي تلك الوحدات التي تتقابل تقابلا يحقق الفائدة، أي قدرتها على تبادل المواقع بحيث ينتج عن هذا التبادل تغيير في المعنى؛ فبالرغم من اتفاق عنصري الثنائية (ذ،ظ) في كل السمات باستثناء سمة واحدة (هي الإطباق في الظاء دون الذال)، فإننا نفرق بين الكلمتين(محذورا، محظورا) و(نذر، نظر)...، وذلك لوجود حرف الذال في الأولى وحرف الظاء في الثانية. وكذا الحال بالنسبة لعنصري الثنائية (س، ص)، فهما متطابقان في الوصف الفونتيكي، فكلاهما: (صامت، لثوي، مهموس، احتكاكي، صفيري)، ولا يفترقان سوى في صفة واحدة، هي وجود الإطباق في الصاد وعدم وجوده في السين،

ولكننا نفرق بين الكلمتين (صعد وسعد) لوجود الصاد في الأولى والسين في الثانية.

إن هذا الإجراء العملي مبني في الأصل على مبدإ هام جدا في الدرس الصوتي العربي، هو مبدأ الفضيلة: الذي عُرف عند النحاة العرب على أنه الصفة المميزة للحرف. نجد ذلك في قول رضي الدين الاستراباذي: "فضيلة الضاد الاستطالة، وفضيلة الواو والياء اللين، وفضيلة الميم الغنة وفضيلة الشين التفشي والرخاوة..." [25].

فهذا التحديد يؤكد أن وظيفة الحروف في الخطاب هو التمييز بين المعاني بتمايزها بعضها عن بعض[26]، أما تلك الوحدات التي لا تحقق هذه الخاصية فلا يعتد بها في التحليل عند معاينه وحدات البناء في اللسان المدروس، وهذا يعني بمفهوم حديث تمييز الحقائق الصوتية البنوية عن الحقائق الصوتية المادية[27]، والتي يقابلها- حسب بعض الباحثين- تمييز علماء العربية للحقائق الحرفية عن الحقائق الصوتية، بدليل قول ابن سينا: "الحرف هيئة للصوت عارضة يتميز بها عن صوت آخر في الحدة والثقل تمييزا في المسموع"، وهذا ما جعل بعض اللغويين المحدثين يذهب إلى القول: "إن لابن سينا تحديدا فنولوجيا محضا سبق به أهل الفنولوجيا بقرون"[28].

الواقع أن هذا الأسلوب في التحليل لم يعرف إلا حديثا، كما أنه لم يتبلور في صورة نظرية صالحة للتطبيق إلا بعد جهود متلاحقة لعلماء كثيرين، خلال المسار الطويل للدرس اللساني عموما، والبحث الصوتي خاصة، وهو ما يعرف الآن بـ"نظرية الفونيم".

ولم يدَّعِ أحد من المحدثين - فيما أعلم- أن هذا المفهوم النظري كان قائما لدى علماء الأصوات الأقدمين، ومنهم علماء العربية، ولكن للموضوعية نستطيع القول بأنه كان أسبق في الظهور من حيث الواقع العملي، فقد تجسد بكل حيثياته تطبيقا بصورة لا تحتمل الشك.

وخلاصة القول أن لفكرة الفونيم وجودا سابقا في تصور القدماء، ولكن ربما كانت هذه الفكرة غائمة غير واضحة المعالم، شأن كل فكرة علمية تبدأ وليدة، ثم تنمو تدريجيا حتى تصل إلى مرحلة النضج والاكتمال.

1- الفونيم و العلاقات السياقية:

لم يتوقف علماء العربية في هذه الفترة المبكرة من دراستهم للأصوات عند حد تناولها بالتحليل في جانبها المادي، أي باعتبارها وحدات صوتية مستقلة، لها مخارج محددة في الجهاز النطقي، وصفات خاصة بكل وحدة منها، ولكنهم أكملوا هذه الدراسة بتناول الأصوات حالة التركيب، وهو ما يعرف الآن "بالصوت في الكلام "، أي بالنظر إلى ما يؤديه الصوت من وظائف في العملية النطقية؛ إذ أن الأصوات في الكلمات أو في الكلام المتصل لا تحتفظ بخصائصها التي تعرف بها حين تكون أصواتا مستقلة. بل تكتسب خصائص جديدة، ذلك: "أن للأصوات فيما بينها (نحوا) خاصا: إن علاقاتها تحكمها قواعد وأصول معينة، فنجد أن هذا الصوت ينقلب صوتا جديدا إذا وقع في (سياق صوتي) معين، ونجد أن صوتا ثالثا يحذف إذا توفر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معينة ... "[29] .

إن الاهتمام بدراسة الصوت من حيث التركيب، كان الهدف الأهم لعلماء العربية، لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانين الصرفي والتركيبي، وهما الأساس الذي تقوم عليه

دراستهم للغة، مما ينفي مزاعم القائلين بعدم إدراك علماء العربية لطبيعة العلاقة بين فروع علم اللغة، ذلك أن الأصوات عند التركيب تخضع لقوانين صوتية تقوم بتفسير التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة كما يحدث ذلك في الإدغام والإبدال والإعلال والإمالة وغيرها .

عقد سيبويه بابا تحت مصطلح المضارعة سماه: "هذا باب الحرف الذي يضارَعُ به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارَعُ به ذلك الحرف وليس من موضعه"[30]، وهو يعني بالحرف الذي من موضعه الصاد الساكنة، إذا كانت بعدها دال، فإن تحركت الصاد لم تبدل لأنه قد وقع بينهما شيء: "فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، وذلك نحو (مصدر)، و (أصدر)، و(التصدير)"[31] في هذا النص تتضح ظاهرة المضارعة الصوتية التي يعنيها سيبويه، فهو يرى أن إدغام الصاد في الدال، أو إبدال الدال حرفاً يناسب الصاد كالطاء مثلا، غير ممكن في نحو مصدر، وأصدر، والتصدير، ويفسر ما حدث في هذه الأمثلة، بأنه مضارعة للصاد بالزاي أي تقريبها منها، أي عن طريق إدناء الصاد المهموسة من الدال المجهورة وهذا بإشرابها شيئاً من جهر الزاي الذي يشاركها في المخرج والرخاوة والصفير ويتفق مع الدال جهرا، يقول:"فلما كانتا من نفس الحرف، أُجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب (مَدَدتُّ)، فجعلوا الأول تابعاً للآخِر فضارَعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه، وهي الزاي، لأنها مجهورة غيرُ مطبقة. ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهيةَ الإجحاف بها للإطباق"[32] وهذه الظاهرة نوع من المماثلة (assimilation) أشار إليها علماء الأصوات المحدثون، من ذلك ما ذكره أحمد مختار عمر بقوله: "المماثلة تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً"[33]. أو هي: "التعديلات التكييفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى"[34].

واستخدم سيبويه مصطلح الإبدال أو القلب، وهو نوع من المماثلة (assimilation) وهي في هذا الموضع والموضع السابق مماثلة جزئية، تقرّب بين الأصوات المختلفة، ليتم التجانس بينها والتماثل، من ذلك إبدال الصاد زاياً خالصة في نحو التصدير، والفصد، وأصدرت، فقالوا فيها: التزدير والفزد وأزْدَرْت[35]، وقد علل سيبويه ذلك قائلاً: "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها، أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"[36].

والذي يقصده سيبويه أن يكون عملهم من وجه واحد: إبدال الصاد زاياً، لأنها أختها في مجموعة الأصوات الصفيريّة، والفرق بينهما أن الصاد مهموسة والزاي مجهورة أبدلت زاياً، لتناسب الدال في الجهر.

من المصطلحات التي استخدمها سيبويه أيضاً "الإدغام" ، وهو ما يعرف في الدرس الصوتي الحديث "بالمماثلة الكاملة"، وهذه الظاهرة متعددة الأوجه، لذلك يخصص سيبويه تحت باب "الإدغام" الرئيسي أبواباً فرعية لدراسة أنواعه المختلفة، كإدغام الحرفين المثلين، في باب أسماه: "هذا باب الإدغام في الحرفين المثلين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"[37]، و إدغام الحرفين المتقاربين في باب أطلق عليه اسم: "هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مُخرج واحد"[38].

1- ولم تقتصر ظواهر التقريب الصوتي على الحروف الصامتة، بل اتسعت لتشمل الصوائت أيضا كالإمالة، وهي ظاهرة صوتية تهدف إلى نوع من المماثلة بين الحركات، وتقريب بعضها من بعض لتحقيق الانسجام الصوتي، وهي وسيلة من وسائل تيسير النطق، ذكر ابن الجزري أن الفائدة منها هي: "سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع"[39].

والإمالة عند سيبويه هي تقريب صوت من صوت: " فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: (عابد)، و(عالم)، و(مساجد)، .... وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: (صدر)، فجعلوها بين الزاي والصاد ، فقرَّبها من الزاي والصاد التماسَ الخفة)[40]. وتعليلها عنده هو الاقتصاد في الجهد العضلي، وقد عبر عنه بقوله: "فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك"[41]. وهو ما يعرف في الدرس الصوتي الحديث بقانون "الجهد الأقل"[42].

إن النظر في هذا التصنيف يكشف بوضوح أن الدرس الصوتي العربي ينبني – كما هو الشأن في علم الأصوات الحديث – على قسمين كبيرين ؛ هما الدرس الصوتي المعادل للفونتيك ، والدرس الصوتي المعادل للفنولوجيا؛ إذ يعنى الأول بالأصوات من جهات متعددة كالجهة النطقية والسمعية، على حين يعنى الدرس الآخر بالتشكيل الصوتي في مقاطع وأبنية، ويعرض لما يأتلف من الأصوات وما يختلف.

واللافت للنظر أن بعض اللغويين المحدثين[43] يقرر أن دراسة الأصوات عند علماء العربية كانت ترتبط بأغراض معينة... ولم تكن تتبع نظرة شاملة مستقلة، تهدف إلى بيان النظام الصوتي للغة العربية، وما يخضع له ذلك النظام من الاعتبارات الصوتية. ويرى بأن ذلك من باب تقرير الحقائق.

والذي يبدو أن هذا التقرير قد يكون موضوعيا إلى حد ما فيما يخص غياب تصور شامل لدى القدماء في التقنين للنظام الصوتي للسان العربي، ولكن ما شأن ذلك بالغرض الذي نشأت لأجله تلك الدراسة؟

الواقع أن البحث اللساني العربي عموما، والبحث الصوتي خصوصا قد نشأ لغرض ديني واجتماعي، وهو المحافظة على لغة القرآن الكريم، ولم يكن هذا شأن العرب وحدهم في الدرس اللساني، ولكنه كان شأن بعض الأمم الأخرى في دراستهم للغاتهم، كالهنود القدامى في وصفهم للغتهم "السنسكريتية"، لغة النصوص المقدسة. فهذه حقيقة لا شك فيها، ولكنها ترتبط أساسا بحق الشعوب في اختيار معيار لغوي معين، وتفضيله على غيره، بحيث يعتبرونه النموذج المثالي الصالح للتقليد، وهذا أمر لا شأن للعلم به.

أما القيام بوصف الظواهر اللغوية وتحليلها، واستنباط قوانينها ...فهذا قد يكون موضوعيا، وملما بمختلف جوانب الظاهرة، بغض النظر عن الأغراض والمقاصد[44]، لذلك أتصور أنه من الضروري الفصل بين عمل أدى إلى دراسة وتحليل موضوعي لهذه اللغات، وبين غرض نشأت لأجله تلك الدراسة.

الهوامش: -

[1] نقلا عن مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ -1997م. ص166.

[2] ينظر: بحوث ودراسات في علم اللسان، موفم للنشر،2007، ص51. وكذا: دراسة الصوت اللغوي، ص167. و مونين جورج: تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، 1392هـ-1972م، ص78.

[3] ينظر: بحوث ودراسات في علم اللسان، ص50-52.

[4] نفسه، ص52.

[5] نفسه، ص54.

[6] السابق، ص52.

[7] ينظر: علم الأصوات، ص492.

[8] خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص72.

[9] نفسه، ص73.

[10] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1971، ص90.

[11] دراسة الصوت اللغوي، ص171.

[12] تاريخ الكتابة العربية غير واضح المعالم، ولكن المتفق عليه أن الخط العربي ظهر في الجزيرة العربية، وما يميزه هو اعتماده على الصوامت المعراة من أية علامة مضافة لها. وبتلك الصوامت المعراة كتب القرشيون كتاباتهم قبل الإسلام، وبها كتب الرسول صلى الله عليه وسلم رسائله إلى الروم والفرس... وبها كتب العرب المسلمون المصحف الشريف، في خلافة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ينظر: مكي درار: المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، دار الأديب للنشر والتوزيع، السانيا-الجزائر، ص77.

[13] سلسلة التعديلات والإضافات مرت بعدة مراحل أهمها: المرحلة الأولى: يمثلها أبو الأسود في نقط المصحف الشريف نقط إعراب، وضعها على أواخر الكلم. وقد عممها تلاميذه من بعده في جميع مواقع الصوامت في المصحف المرتل. المرحلة الثانية: هي من عمل تلاميذ أبي الأسود، الذين عمموا نقط الإعراب على جميع مواقع الصيغة الإفرادية إلا السكون وبعض الإضافات التي قدمها الخليل فيما بعد. المرحلة الثالثة(وضع نقط الإعجام): في هذه المرحلة تجاوزوا وضع علامات الإعراب في مواضعها من الصوامت إلى اختراع علامات جديدة في شكل نقط أيضا، وهي: (علامات الإعجام)، التي قامت على مبدأ تصنيف الصوامت بحسب أشكالها المتقاربة والمتماثلة، كل صنف في مجموعة، ثم فرقوا بينها بالنقط (ب، ت، ث) وهكذا. المرحلة الرابعة: ويمثلها عمل الخليل الذي ظهرت فيه تحسينات وتعديلات أفضت إلى تحديد الأبجدية العربية كما نعرفها اليوم. المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص78.

[14] نهر هادي: علم الأصوات النطقي- دراسات وصفية تطبيقية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2011، ص19. و ينظر: مونان جورج، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص86. وينظر: العطية خليل إبراهيم: في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، 1983م. ص25.

[15] الفراهيدي الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: عبد الله درويش، بغداد، 1967م.ص64-65.

[16] سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،1991.مج4، ص572.

[17] هذه المسألة -كما يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح- لا شأن لها بمعاينة الظاهرة ووصفها توصيفا علميا محايدا، لأنها ترتبط أساسا باختيار مستوى لغوي معين، هو المستوى المثالي الذي تتحقق به الفصاحة، لعلاقته بالنص القرآني الكريم في المقام الأول، وكذا الشعر باعتباره ديوان العرب، أما ما ينطق به العرب في استعمالهم العام للغة فلا أحد ينكره عليهم.

[18] يؤكد اللغوي مصطفى حركات، أن ما ذكره سيبويه تحت عنوان "الحروف الفرعية"، في باب الإدغام الشهير، هو تأديات مختلفة لحروف الأبجدية العربية، لأن معاملة سيبويه للفروع بالنسبة للأصول، كمعاملة التأديات المرادفة لمثلها الفونيم عند المحدثين، و الاعتراض الوحيد الذي أدلى به يخص المصطلح "حروف" الذي أطلق على هذه التأديات. ينظر: حركات مصطفى: اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م، ص20.

[19] مبادئ في اللسانيات، ص75.
[20] السابق، ص76.
[21] القرطبي،الموضح في التجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، د.ت. ص81-87.
[22] علم الأصوات، ص479.
[23] الدَّرْكَزْلِي(حسن بن اسماعيل بن عبد الله الحبَّار الموصلي): خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة، رسالة تقدم بها الطالب: خلف حسين صالح الجبوري لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، إشراف غانم قدوري الحمد، جامعة تكريت- العراق، 1423هـ- 2002م، ص381.
[24] نفسه، ص73.
[25] الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص270.
[26] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، هامش ص178.
[27] مبادئ في اللسانيات، ص72.
[28] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص178. ومبادئ في اللسانيات، ص72.
[29] السعران محمود: علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي – دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2، (1997). ص 156.
[30] الكتاب، مج4 ، ص608.
[31] نفسه ، مج 4، ص608.
[32] الكتاب، مج 4 ، ص608.
[33] دراسة الصوت اللغوي، ص 378.
[34] نفسه، ص378.
[35] الكتاب، مج 4 ، ص608.
[36] نفسه، مج 4 ، ص608.
[37] الكتاب، مج4 ، ص576.
[38] نفسه، مج4 ، ص583.
[39] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت. ج 2، ص28.
[40] الكتاب، مج4، ص235.
[41] نفسه، مج4، ص235.
[42] الأصوات اللغوية، ص185.
[43] غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1،2003، ص46.
[44] ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص23.